Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2025, VOL. 06, NO. 04, 11-26, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2025580

The role of balance in achieving economic balance

Hussien A. Abdul Hussien[1*], Fawzat Farhat[2]
[1,2] Islamic University of Lebanon, Beirut, Lebanon
haideralzerg079@gmail.com

Article information:
Received: 18–02–2025
Revised: 19–03– 2025
Accepted: 26–03– 2025
Published: 25–12– 2025

***Corresponding author:**
Hussien A. Abdul Hussien
haideralzerg079@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The general budget is described as the main driver for drawing up the economic policy in the country, and the optimal exploitation of the revenues obtained by the state is the best way to achieve economic balance. The achievement of economic balance for any country is closely linked to the type of resources that the government relies on to achieve economic growth, to achieve stability and prosperity for its people. Most of the Middle Eastern (developing) countries, including Iraq, depend on their economy on natural resources, which are known as (what nature provides of things that humans use in their economic activity to satisfy their needs, which were formed as a result of chemical reactions in which humans had no role in forming them, such as oil, gas and coal.

Keywords: Public budget, economic balance, public finance.

Conclusions:

1. It is observed that taxes have a significant effect in reducing the phenomenon of inflation.
2. It is observed that there are no adequate mechanisms to limit the phenomenon of tax evasion.
3. It is observed that the Budget Law granted the government broad powers to impose fees and taxes, contrary to the Constitution.
4. It is observed that a decrease in the budget surplus ultimately leads to a reduction in the inflation rate.
5. It is observed that recession is more dangerous than inflation; inflation is unjust, but recession is obstructive.
6. It is observed that the Iraqi Constitution did not specify the type of economic policy to be followed in the Iraqi economy, which negatively reflected on the general budget.

دور الموازنة في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة تحليلية مقارنة

حسين عبد الامير عبد الحسين[1*]، فوزت فرحات[2]
[1،2]الجامعة الإسلامية في لبنان، بيروت، لبنان
haideralzerg079@gmail.com

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 2025 –02–18
- تاريخ ارسال التعديلات: 2025 –03–19
- تاريخ قبول النشر: 2025 –03–26
- تاريخ النشر: 2025 –12–25

***المؤلف المراسل:**
حسين عبد الأمير عبد الحسين
haideralzerg079@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
توصف الموازنة العامة بأنها المحرك الأساسي لرسم السياسة الاقتصادية في البلد، ويُعد الاستغلال الأمثل للإيرادات التي تحصل عليها الدولة السبيل الأمثل لتحقيق التوازن الاقتصادي، وإنّ تحقق التوازن الاقتصادي لأي بلد يرتبط ارتباطا وثيقا بنوع الموارد التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي، لتحقيق الاستقرار والرفاهية لأبناء شعبها، فأغلب دول الشرق الأوسط (النامية) ومنها العراق يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية التي تعرف أنها(ما تقدمه الطبيعة من الأشياء التي يستخدمها الإنسان في نشاطه الاقتصادي لإشباع حاجاته، التي تكونت نتيجة تفاعلات كيميائية لا دخل للإنسان في تكوينها مثل النفط والغاز والفحم) وتوصل البحث الى نتيجة مركزية مفادها ان انخفاض مقدار الفائض في الموازنة يؤدي بالنتيجة الى خفض مقدر التضخم، كما ان الكساد اكثر خطرا من التضخم ، فالتضخم غير عادل ولكن الكساد معيق، فضلا على أن الدستور العراقي لم يحدد نوع السياسة الاقتصادية واجبة الاتباع في الاقتصاد، كما اوصينا في ختام بحثنا بضرورة قيام وزارة المالية بأتباع سياسات متنوعة لغرض تفعيل الاقتصاد العراقي، مثل فرض الضرائب على السلع الكمالية، واتباع سياسة بيع الدين العام أو جزء منه لحسب النقد من الاسواق المحلية، وغيرها من الوسائل المالية الناجعة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، التوازن الاقتصادي، المالية العامة.

المقدمة

ان دراسة اقتصاديات الدول بصورة عامة يعتمد على نظريات الاستعمال الأمثل لتلك الموارد في تحقيق التوازن الاقتصادي، والنمو في العائدات المتحققة نتيجة عملية استخراجها(الدمرداش، 2009: 15)، ويبرز جليا ارتباط الريع بالمواد الطبيعية كونه الأداة الرئيسة في تحقيق الأهداف التي تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمواطن(ناصف، 2007: 270)، وأصبح الريع ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات المتقدمة منها والمتخلفة، بيد أنّ الخلاف ينحصر في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع، وهو عادة لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج القومي، لكن هذا عكس الحال في الدولة النفطية والنامية(الجناحي، 2003: 54) ، ومن هذا المنطلق يعرف الريع النفطي كونه(إيرادات مالية متأتية من ثروة ناضبة، موجودة بحكم الطبيعة في قاع الارض، لا تحتاج إلى عمليات وأنشطة اقتصادية لصناعتها، إنّما تتطلب عمليات إنتاجية لاستخراجها، ومن ثمة إعادة تصنيعها، بقصد استغلالها اقتصاديا في الأنشطة الحياتية والصناعية المختلفة، أي أنه دخل تجود به الطبيعة) (شهاب، 2022).

وهناك عوامل سياسية تدخل أيضا في زيادة النفقات العامة التي تتمثل بسعي السياسيين لكسب ود الطبقة الوسطى عن طريق تعينهم في دوائر الدولة، وغيرها من النشاطات التي ترهق كاهل الموازنة العامة، وكذلك يُعد العامل الإداري وكثرة عدد الموظفين من العوامل التي تسهم بزيادة النفقات، والعامل العسكري، والمتمثل باتساع نطاق الحروب وما يرافقه من نفقات باهظة في أوقات السلم والحرب، وتمثل الزيادة الظاهرية للنفقات في انخفاض قيمة النقود، وقوتها الشرائية بسبب التضخم، ويكون سببا للإصدار النقدي الجديد لسد العجز في الموازنة العامة(إبراهيم، 1968: 11) ، وقد يكون تغير الفن المالي، المستعمل في تنظيم الحسابات سببا في زيادة النفقات، فإعداد الموازنة على أساس قاعدة الشمول لا يعتمد على فكرة الموازنة الصافية وإنما تعتمد على فكرة تخصيص الإيرادات العامة، وتقوم بعض المؤسسات باعتماد المقاصة في موازناتها بطرح النفقات من الإيرادات التي لا تظهر في موازنتها سوى فائض الإيرادات على النفقات.

أولا: أهمية البحث

ان أهمية الدراسة يتمثل بالجانب الاقتصادي إذ أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة كونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استعمال الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد، كما يعتبر التضخم والكساد من الظواهر التي يعاني منها اغلب اقتصاديات الدول ومنها العراق مما يستوجب تشخيص نقاط الخلل وطرق معالجتها من الاهمية بمكان لتحقيق النمو الاقتصادي.

ثانيا: مشكلة البحث

أن انعدام دور الموازنة الحقيقي في معالجة المشاكل الاقتصادية، جاء نتيجة لضعف دور السلطة التشريعية في مناقشة الموازنة، ومن جانب الحكومة في إعداد الموازنة العامة وفق متطلبات الأهمية الاقتصادية للبلاد، لذا فإن التساؤل الذي يُطرح بهذا الصدد يتعلق بالأسباب والدوافع التي تقف وراء عدم فاعلية الموازنة العامة في حل المشاكل الاقتصادي في العراق ومنها التضخم

والكساد؟ ومعرفة طرق معالجتها مقارنة مع التشريعات المالية لبعض الدول، والاستفادة من حالة الانتعاش في تحقيق التنمية الاقتصادية، وستكون الاجابة على هذه التساؤلات محور إشكالية البحث.

ثالثا: الاسئلة الفرعية

1. ما مدى تأثير ظاهرتي التضخم والكساد غلى الاقتصاد الوطني.
2. ماهي الوسائل المناسبة لمعالجة الظواهر السلبية في الاقتصاد مثل التضخم والكساد.
3. مدى أمكانية الاستفادة من تحقق الانتعاش في الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعاً: أهداف البحث

إن الغاية من اعداد هذه الدراسة هو لتحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على النظام الاقتصادي للموازنة العامة، لما يمتاز به هذا النظام من سمات وخصائص تختلف عن أي نظام أخر.
2. تقديم المقترحات لتطوير النظام المالي في العراق، استئناساً بالأنظمة والقوانين المالية المقارنة، وبالأخص دولة لبنان، والاستفادة من التجارب والأعراف المالية السائدة.
3. إعادة النظر بصياغة قواعد ومواد القوانين المالية الحالية، لغرض معالجة حالتي التضخم والكساد بشكل علمي ودقيق.
4. اقتراح بعض التوصيات والحلول الرامية إلى تفعيل الدور الاقتصادي للموازنة العامة، في العراق ولبنان.

خامساً: منهجية البحث

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية، لقوانين الموازنة العامة وقانون الإدارة المالية، وإظهار مواطن القوة والضعف فيها، ومقارنتها بالأنظمة الداخلية للدول المقارنة، مثل قانون المحاسبة العمومية اللبناني، بغية التوصل إلى استخلاص النتائج والتوصيات فيما يتعلق بالمسائل غير الواضحة أو التي لم يعالجها المشرع بصورة دقيقة لا سيما في المجال الاقتصادي.

سادسا: هيكلية البحث

سيتم تقسيم الدراسة على مبحثين، نخصص المبحث الاول الى دور الموازنة في معالجة التضخم والكساد، الذي يقسم إلى مطلبين، المطلب الاول سيخصص الى دور الموازنة في معالجة حالة التضخم، والمطلب الثاني يخصص لدورة الموازنة في معالجة حالة الكساد.

أما المبحث الثاني فيخصص الى دور الموازنة في حالة الانتعاش، والذي ينقسم الى مطلبين، الاول يناقش عوامل وأسباب الانتعاش الاقتصادي، والمطلب الثاني يخصص الى التأثيرات المتبادلة بين الموازنة العامة والاقتصاد الوطني في حالة الانتعاش، وسوف نتناولها بالشكل الاتي:

المبحث الأول: دور الموازنة في حالتي التضخم والكساد

تعدُ الموازنة الوسيلة الفعالة في إدارة السياسة المالية للدولة، وذلك من خلال تفعيل الجوانب التي تواكب الوضع الاقتصادي، وتوجيه الإنفاق العام نحو السوق المفتوح ومتابعة حركة النقد الأجنبي والمحلي في الدولة وقياس مدى معالجتها للأغراض الاقتصادية، التي ترافقها أزمات تعصف في البلد، وترسم الموازنة كذلك مقدار الضرائب التي تفرضها، وكيفية حماية الطبقات الفقيرة في المجتمع، وقد اتفقت المدارس الاقتصادية الحديثة، على أن الموازنة العامة هي الوسيلة الأكثر فعالية في مواجهة التحديات، التي قد تؤدي إلى تردي مستوى الاقتصاد الوطني (الفضيل، 1982: 43)

ولغرض الإحاطة بالموضوع ندرس ذلك في مطلبين، الاول: سيخصص لدور الموازنة في معالجة ظاهرة التضخم، والثاني: سيخصص الى دور الموازنة في معالجة الكساد وكالآتي:

المطلب الاول: دور الموازنة في معالجة ظاهرة التضخم

يوصف التضخم من الظواهر المهمة التي يتوجب الوقوف عندها، إذ تعاني أغلب دول العالم المتقدم منها والمتأخر دون استثناء، وأن عملية تشخيص أسباب حدوثه تفوق أهمية تحديد الاثار المترتبة عليه، لتي نستطيع عن طريقها تحديد الحلول الناجعة لتخطي تلك الاثار، ومنذ عام 1929م وسيطرة الدول الغربية على العالم، بدأت ظاهرة التضخم، وظهرت محاولات عدة لوضع الحلول التي تسهم في الحد من هذه الظاهر، ولغرض الإحاطة أكثر بظاهرة التضخم سوف نتناول تعريفه وفق الأُسس المنشأة للتضخم ووفق خصائصه في الفرع الاول، ودور الموازنة العامة في معالجة حالة التضخم في الفرع الثاني، مع بيان التطرق للتضخم في العراق، وفق لما يأتي:

الفرع الأول: ماهية التضخم

يعرف التضخم وفق مجالات متعددة، تتبع نوع النظام السياسي، والسياسة المالية المتبعة، كذلك مدى استخدام الموارد المتاحة بشكل سليم وتوفر فرص العمل في المجتمع، للعدالة دور مهم في توزيع الموارد، كما يُعد تطور وسائل الإنتاج الاثر البالغ في معالجة ظاهرة التضخم، وعوامل أخرى سوف نتطرق لها لبيان معنى التضخم ومنها:

1. تعريفه وفق نظرية الكمية: وتعرف زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أو ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت (عمر، 2023).
2. تعريفه وفق نظرية الدخل والإنفاق: يعرف أنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فزيادة الإنفاق النقدي، ومن ثم الدخل النقدي بسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات، في حين يُعد انخفاض الإنفاق النقدي انخفاض الأسعار (كتاب، 1969: 167).
3. تعريفه وفق نظرية العرض والطلب: وتقوم على علاقة العرض والطلب، أذ يكون التضخم ثمرة تلك العلاقة وهي علاقة سلبية، أي زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الاسعار، وأتفق عدد من الفقهاء على أن العرض والطلب أساس لحدوث التضخم، ومنهم

"لينر" الذي عرفه أنه (زيادة الطلب على العرض) وعرفه "فمن" (ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة)، وكذلك عرفه "بيرو" بأنه (ازدياد في النقد الجاهز دون زيادة في السلع والمنتجات) وعرفه "كينز"(زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الانتاج، أو زيادة الطلب الحقيق في جو استخدام كامل) (السمان، 1963: 205).

4. تعريفه وفق نظرية ارتفاع الاسعار: ويعرف أنه (الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار ولمدةُ زمنية دون البحث في نسبة هذه الزيادة أو مدة المدُة الزمنية، مادام التضخم قد ظهر بجوارحه وآثاره) (راضي، 1971: 76) وقد تبنى هذه النظرية كثير من الاقتصاديين ومنهم مارشال، روينس، فلامان، كلزو000وأخرين، ومَما تقدم نلاحظ أنّ التضخم يؤدي إلى نتيجة وهي اختلاف النسبة بين الزيادة في الطلب النقدي والزيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات، التي تقدم بسعر معين وهو ما ينتج ارتفاعا في الاسعار، وهو بذلك ينتج عن زيادة في الطلب أو ارتفاع في الكلفة أو زيادة في حجم الكمية النقدية، أو أنه ينتج عن ارتفاع أسعار الإيرادات من الخارج.

الفرع الثاني: التضخم في العراق وطرق معالجته

وبعد التعرف على ماهية التضخم وأسباب حدوثه، نبين الطرق الكفيلة لمعالجته بواسطة الموازنة العامة، إذ أتجه الفكر الحديث إلى اعتبار الموازنة من أهم الوسائل في رسم السياسة المالية للبلد، إذ أن الموازنة العامة تتكون من الإيرادات والنفقات العامة، التي تعبر عمّا يمكن تحقيقه من خلال إتباع الإنفاق الواسع، أو عن طريق إتباع سياسة التقشف، وكذلك الإيرادات المتحققة التي لها علاقة مباشرة بسد العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، ولأهمية الاحاطة بدور الموازنة العامة في قدرتها بالحد من ظاهرة التضخم، لابد من بيان بعض الجوانب التي لها تأثير مباشر على رسم السياسية المالية للبلد، وهي تختلف من بلد الآخر ومن وقت لأخر للبلد نفسه(حنفي وقرياقص، 2005: 73)، وكذلك الاخذ بعين الاعتبار بين ما تتخذه الدول المتقدمة من سياسات مالية لمواجهة التضخم وما تتخذه الدول النامية، وكذلك النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، وسوف نتطرق لبعض الوسائل التي تعتمد في الموازنة العامة لمعالجة حالة التضخم وكالآتي:

1. **تفعيل الإيرادات من خلال الضرائب العامة:**

تدخل الإيرادات في مجال الضريبة، كعامل فعال في قدرة الموازنة على معالجة حالة التضخم الحاصلة، وكون أن الضريبة لا تستهدف الإفراد سوى في حال تقديم الخدمات مقابل تلك الضرائب مثل ما عبر عنه مونتسكيو وروسو ولوك وأدم سميث، إلا أن هذا الرأي لا يمكن التسليم له؛ كونه يزيد من معاناة الفقراء ولا يمكن قياس الخدمات التي تقدمها الدولة بمقدار ما يُحصل من تلك الضرائب، فظهرت فكرة نظرية جديدة للتعبير عن الضرائب، وهي أنّ الأفراد يتضامنون مع سيادة الدولة وسلطتها عليهم، وبذلك ظهرت فكرة الضريبة يعدها وظيفة اجتماعية واقتصادية جديدة، إضافة لوظيفتها المالية، وأصبحت وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأداة لمعالجة الركود والتضخم، وتحقيق التوازن الاقتصادي والحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروات، وتحقيق الرفاهية في حياة المواطنين (فوزي، 1971: 94).

وهذا ما ذهبت إليه المحكمة الاتحادية العليا العراقية في أحد قراراتها إذ نصّت على أن (الضريبة يجب أن ينظر إليها على أنها إحدى وسائل السياسة المالية، التي تستطيع الدولة استخدامها لتشجيع الاقتصاد وإعطاء ميزة تنافسية لبعض القطاعات وإمداد الموازنة العامة بإيرادات مالية، وهي وسيلة من وسائل توزيع الثروة، لا أن ينظر إليها على أنها مجرد عبء يلقى على عاتق المكلفين بها) (قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 13، 2020).

ويترتب على فرض الضرائب سواء عن طريق الموازنة العامة أم عن طريق القوانين الخاصة آثار جمة، تختلف في مدى التأثير على الحد من ظاهرة التضخم، إذ يترتب على فرضها تأثيراً مباشراً على الائتمان والاستهلاك والعمالة وتوزيع الدخل، وهي عوامل يتم معالجتها من خلال الموازنة العامة، كما لا يمكن إهمال العلاقة بين الإنفاق العام والآثار النهائية الناتجة عن الضرائب، إذ يكون للضرائب وظيفة اقتصادية فضلا عن وظيفتها المالية، وهي بذلك يمكن عدَها أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي.

وهذا ما يشير إليه ليرنر في خطته عن المالية الوظيفية، فهو يرى ضرورة زيادة إيرادات الضرائب لمواجهة الانخفاض في مستوى الإنفاق الخاص والتضخم، ومن الجدير بالذكر أن الضرائب التي تفرض في وقت الحرب أو لتحقيق التنمية الاقتصادية، تصبح أداة لزيادة التضخم بدلا من الحد منه، إذ إنّ فرض الضرائب على الدخل يؤدي إلى نقص الأجور النقدية، وأن فرض الضرائب والرسوم السلعية يؤدي إلى غلاء المعيشة مما يؤدي إلى طلب الزيادة بالأجور، وبالتالي حصول حالة التضخم (عبد الجواد و الشريفات، 2006: 58)، ويختلف تأثير الضرائب في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، فتكون نسبة الضرائب في الدول المتقدمة مرتفعة، وهنا لا يكون الضغط الضريبي أشد مما هو عليه في الدول النامية، وذلك لارتفاع مستوى الدخل في الدول المتقدمة، فهي لا تؤثر على المستوى المعيشي والقدرة على الادخار وهما من الوسائل المهمة لمعالجة التضخم.

أماَ في الدول النامية، فيلاحظ أن الناتج القومي يكون منخفضا نتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية فيها، واعتماد تلك الدول على إيرادات الدومين العقاري والتجاري للحصول على الإيرادات التي تعتمد عليها لتغطية الإنفاق العام، وتتبع الدول المتقدمة نظام فرض الضرائب، متبعة فكرة الضرائب العامة، المباشرة أم غير المباشرة، التي تفرض على السلع الكمالية عموما، عكس الدول النامية التي تعتمد على نظام الضرائب النوعية، حتى في ضرائبها غير المباشرة، التي تكون على السلع الاستهلاكية عادة؛ ذلك بسبب قلة الدخل، وقلة الوعي الضريبي، وتخلف الإدارة الجبائية وأسباب أخرى كثيرة(دراز وحجازي، 2004: 39)، وبالتالي فإن تفعيل الإيرادات الضريبية لها دور مهم يتمثل في غرضين: الأول احتواء القوة الشرائية من أصحاب الدخول العالية للتخفيف من آثار التضخم، وتقليل الفوارق الداخلية بين أفراد المجتمع، والثاني: اعتمادها في الموازنة العامة، كمصدر تمويل للحكومة لدعم المشتقات

النفطية، و زيادة فاعلية هذه الأداة ويتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لعل أهمها (علاوي، 2016: 470):

1. محاربة التهرب الضريبي عن طريق القضاء على الفساد الإداري.
2. إيجاد طرائق أفضل للتحاسب الضريبي تحقق أقل تهرب ضريبي.
3. الاعتماد على ذوي الاختصاص في الدوائر الضريبية ومحاولة جذبهم.
4. زيادة الوعي الضريبي عن طريق وسائل الاعلام.
5. العمل على إصدار تشريعات قانونية من شأنها توسيع نطاق الضريبة وأوعيتها والمكلفين بها وبذات الوقت تحد من التهرب الضريبي.

كما أن هناك إشكالية قانونية يجب معالجتها التي تخفف بصورة غير مباشرة في معالجة ظاهرة التضخم، التي تتمثل بالرجوع إلى المواد(110- 114) من دستور العراقي 2005م النافذ، التي حددت الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية والمشتركة مع سلطات الأقاليم، نجد أنها خلت من النص على طرق تحصيل الضرائب والرسوم، ليأتي حكم المادة (115) الذي يعطي سلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم، اختصاصا عاماً في كل مالم يرد به نصاً في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، وهذا يعني أنها منحت الحق في تحصيل الضرائب والرسوم لسلطات الأقاليم، يقابله عدم النص باختصاص السلطات الاتحادية من تنظيم شؤون الضرائب والرسوم، وهذا يتعارض مع مواد الدستور الاخرى ولذلك يُعد هذا النص مشكلة قانونية، وهذا ما لا يمكن قبوله من الناحية المنطقية، ولا من الناحيتين القانونية والسياسية، لأنَ شؤون الضرائب والرسوم من الاختصاصات السيادية للدولة على شعبها وإقليمها الاتحادي، كما أن الضرائب، تُعَّد أداة مهمة من أدوات السياسية المالية، التي جعلها المشرع الدستوري من ضمن الاختصاصات الحصرية الواردة في المادة (110) منه، لذا نؤيد ما ذهب إليه جانب من الفقه من إمكانية حل هذه الإشكالية بجعل الضرائب والرسوم الاتحادية من اختصاص السلطات الاتحادية الحصرية، وجعل الضرائب المحلية من اختصاص الأقاليم (الجبوري والدخيل، 2011: 222).

بينما في لبنان نلاحظ العكس، إذ تطرق الدستور اللبناني لسنة 1926م المعدل (النافذ) إلى الضريبة، فنص على أن (تفرض الضرائب العمومية، ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية، إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الاراضي اللبنانية دون استثناء) (ينظر نص المادة 81 من الدستور اللبناني لسنة 1926 المعدل)، كما جاء موقف المجلس الدستوري اللبناني متضمناً (0000 أن مجلس النواب هو الذي أناط به الدستور دون سواه من السلطات، اختصاص فرض الضرائب العمومية، وأحداثها والترخيص بجبايتها في الجمهورية اللبنانية، وذلك بموجب قوانين شاملة، تطبق أحكامها على جميع الاراضي اللبنانية دون استثناء)، وقد عرف القانون لبناني ظاهرة التضخم بعد حرب عام 1975م، التي تطورت بعد مرور عشرة سنوات، وأشارت فذلكة موازنة عام 1975م، إلى هذا الموضوع، بالإشارة إلى زيادة حجم الكتلة النقدية بشكل كبير في لبنان؛ وذلك بسبب تدخل مصرف لبنان في السوق النقدية بصفته مشتري للعملات الأجنبية الذي نتج عنه ارتفاعا كبيراً في حجم الكتلة النقدية، وساعد زيادة مستوى الأسعار منذ عام 1973م، حتى عام 1975م، الذي ساعد على استفحال ظاهرة التضخم واستمرار التضخم في الارتفاع من خلال زيادة عرض النقد الذي وصل إلى نسبة 64% بين عام 1974م وعام 1976م، كما أسهم تراجع عرض السلع وارتفاع كلفة الإيرادات نتيجة تراجع سعر الصرف لليرة اللبنانية، يقابله ارتفاع أسعار الإيرادات الذي أدى بالنتيجة إلى ارتفاع عام في الأسعار للفترة من عام 1977م إلى 1980م، واستمرار انخفاض عرض السلع وارتفاع الاسعار وزيادة عرض النقد، وهو الذي أجبر المسؤولين نتيجة لغلاء المعيشة إلى زيادة الأجور المقدمة من قبل الحكومة، الذي نتج عنه زيادة الكتلة النقدية بشكل كبير، وظهر التضخم وأصبح هاجساً للمسؤولين وقد أنعكس على وضع الموازنة العامة في لبنان، وانعكاسه على جميع الخطوات الاقتصادية التي يحاول المسؤولون القيام بها، وكذلك أنعكس على كل مشروع إنفاقي للحكومة ترغب في القيام به.

وأنَ تفعيل الإيرادات الضريبية بشكل عام يجب أن يكون وفق الضوابط الدستورية والقانونية، حسب أحكام المادة (28/أولا) من الدستور العراقي، التي نصت على عدم جواز فرض الضرائب أو الرسوم أو القيام بأي تعديل أو جباية أو إعفاء إلا بقانون، وهذا الشرط يجعل من فرض وجباية وتعديل وإلغاء وإعفاء صحيحة إذا ما شرعت على شكل نصوص قانونية سليمة، فإن كان العكس كنا أمام فروض غير قانونية وغير دستورية، فالهدف من قانونية التصرفات المالية هو ضمان حقوق المكلفين والسلطة المالية من خلال فرض الرسوم وجبايتها، من جهة، كذلك الإعفاء الضريبي من جهة أخرى.

وبسبب أهمية هذا الموضوع فقد أنيطت سلطة تشريع الضرائب في الدول كافة بالسلطة التشريعية كونها الممثل الشرعي للشعب وتمارس الأولى هذا الاختصاص بالنيابة عن الشعب؛ لما فيه من تقييد للحقوق المالية للأفراد، وهو في الوقت نفسه لا يخول لغيرها من السلطات استنادا لقاعدة عدم جواز تفويض السلطة المفوضة، وبعبارة أخرى ما يمنح للبرلمان من سلطات تتعلق بالشؤون الضرائبية من قبل الشعب بموجب الدستور لا يستطيع البرلمان تفويضها إلى غيره في ظل الظروف العادية والاستثنائية (احمد، 2016: 90-910)، ولذلك أثار استغرابا من قبل الفقه وعدد من الكتل والجهات السياسية في العراق، التي ذهبت إلى حد المطالبة بإقالة وزير المالية، بعد قيام الأخير بتقديم مقترح لتطبيق قانون ضريبة الدخل على إجمالي الراتب والمخصصات على الموظفين وبأثر رجعي من بداية سنة 2021م.

والحقيقة أن المشرع الدستوري العراقي لم يكتفِ بمنع تفويض السلطة التنفيذية أو تخويلها صلاحية فيما تعلق بشؤون الضرائب في الأوضاع العادية، وإنما منعها حتى في حالة الضرورة أو في الظروف الاستثنائية، أو حالة الطوارئ وغياب السلطة التشريعية أو تعطل عملها في تولي هذه المهمة، إذ جاء في الفقرة (ج) من البند تاسعاً من المادة (٦١) من الدستور العراقي النافذ، على أن ((يخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة، التي تمكنه من إدارة شؤون البلاد في أثناء مدة إعلان الحرب وحالة الطوارئ، وتنظم هذه الصلاحيات بقانون، بما لا يتعارض مع الدستور))، وعلى هذا الأساس فإن أي قانون يصدر لتنظيم

حالة الظروف الاستثنائية يجب أن يكون محكوماً بالمبادئ الدستورية ومنها مبدأ قانونية الضرائب، ومن ثم بقاء فرض الضريبة أو تعديلها أو جبايتها أو الإعفاء منها من الصلاحيات الحصرية للسلطة التشريعية التي لا يجوز تفويضها للسلطة التنفيذية، حتى في حالة الطوارئ والظروف الاستثنائية وهو ما يسجل لصالح المشرع العراقي (عبد وخلف، 2011: 2280) ، والسؤال الذي قد يرد في ما إذا قامت السلطة التنفيذية بالتعاقد مع إحدى الشركات لغرض تقديم خدمة عامة وكان ضمن هذا التعاقد فرض رسوم على المواطن وبالتالي تفرض تلك الرسوم دون علم وموافقة السلطة التشريعية؟

وهذا ما جاء بالسؤال الشفهي المقدم من قبل النائب حسين علي حسن السعبري، في الجلسة الثامنة للدورة الانتخابية الخامسة للسنة التشريعية الثانية الفصل التشريعي الثاني المنعقدة بتاريخ 2023/8/12م، الموجه إلى وزير الداخلية العراقي بخصوص التعاقد مع شركة (أفق السماء) لإصدار الجواز والفيزا والبوابات الإلكترونية، الذي يؤدي إلى فرض رسوم جديدة على المواطن لإصدار جواز السفر تصل إلى (50) دولار على كل شخص يرغب في الحصول على جواز السفر فضلا عن الرسم القانوني القديم والبالغ(25000) دينار عراقي، وقد قدم السؤال وفق أحكام المادة(61/ سابعاً/أ) من الدستور العراقي والمادة (29) من قانون مجلس النواب العراقي والمادة (50) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، وقد بين النائب(موجه السؤال) وجود مخالفات دستورية وقانونية لهذا التعاقد، تتمثل المخالفات الدستورية في مخالفة المواد (14/ 28 أولا) من الدستور العراقي، وتمثلت المخالفات القانونية في مخالفة م3/ أولا من قانون وزارة الداخلية رقم (20) لسنة 2016م، ومخالفة المادة (8) من قانون جوازات السفر النافذ رقم(32) لسنة 2015م، التي تنص على أن(تستوفي المديرية رسما مقداره (25000) خمسة وعشرون ألف دينار أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية عن إصدار مايلي00000)، كما خالف الفقرة(3) من كتاب وزارة التخطيط- دائرة العقود الحكومية بالعدد4- 7- 15803 في 2021/7/1م، المعنون إلى وزارة الداخلية بالنص(في ما يتعلق بألية استيفاء رسوم من المواطنين المستفيدين من هذا المشروع الأمر يتطلب النص عليه في القوانين الخاصة لاستحصال تلك الرسوم)، وكانت إجابة وزير الداخلية في الجلسة، أن سبب التعاقد مع الشركة المذكورة كان وفق ما ورد في نص المادة (19/ أولا/سابعا) من قانون الموازنة العامة لسنة 2021م، الذي نص على(استمرار الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظ بصلاحية فرض رسوم وأجور خدمات التي تم فرضها خلال الأعوام (2016، 2017، 2018، 2019)، أو فرض رسوم أو أجور خدمات جديدة، وتعديل الرسوم وأجور الخدمات الحالية، باستثناء الرسوم السيادية المقرة بموجب القوانين الاتحادية النافذة" على وفق ضوابط يصدرها الوزير أو رئيس الجهة الغير مرتبطة بوزارة أو المحافظ)، وتم بنهاية الجلسة تشكيل لجنة من قبل رئاسة المجلس من اللجان (الامن والدفاع، النزاهة، القانونية، المالية) لغرض تحديد لغرض بيان سيادية تلك الرسوم أو غير سيادية.

ويلاحظ مما تقدم أن نص المادة (19/ أولا/سابع) من قانون الموازنة لسنة 2021 منح صلاحية كبيرة للسلطة التنفيذية لفرض رسوم، وهو ما يخالف الدستور العراقي بشكل واضح، وفي صدد علاقة الرسوم والضرائب بمعالجة حالة التضخم وتقليل الزيادة في النقد المتداول، فهو غير مبرر إذ توجد طرق كثيرة ومتعددة في معالجة التضخم دون مخالفة نصوص الدستور، وعليه يجب أن تكون كافة الرسوم والضرائب المفروضة صادرة بقانون وفق ما جاءت به المادة (28) من الدستور العراقي التي سبق ذكرها (البياضي، 2012: 1150)، وهنا لابد من الاشارة إلى أهمية تدقيق نصوص قوانين الموازنة من السلطة التشريعية وعدم منح صلاحيات للسلطة التنفيذية تتضمن فرض رسوم أو ضرائب كونها صلاحية حصرية للسلطة التشريعية وفق ما نص عليه الدستور.

وهناك جانب آخر أشار إليه المجلس الدستوري اللبناني فيما يتعلق بالضرائب، إذ نجد أن المجلس الدستوري حضر سن قانون يتضمن اعباء مالية على المواطن مثل الضرائب وغيرها ما لم تكن مدرجة إيراداته ضمن الموازنة، وبناء على ما تقدم قضى بعدم دستورية القانون رقم (45) لسنة 2017؛ بسبب تشريعه في ظل عدم إقرار الموازنة العامة السنوية للدولة وعدم وضع حساب ختامي لكل سنة، على عدَ ذلك انتهاكا فاضحاً للدستور (قرار المجلس الدستوري اللبناني رقم (5) لسنة 2019)، وبهذا القرار كرّس القضاء الدستوري اللبناني الثقل التشريعي لقانون الموازنة، بوصفة المصدر الذي يجب أن تنطلق منه القوانين التي تحمل المواطن أعباء مالية، وإن المشرع لا يستطيع أن يفرض الأعباء المالية دون وجود قانون موازنة تدرج فيه هذه الأعباء مسبقاً ضمن باب الإيرادات، وهو ما يجب الالتفات إليه من قبل المشرع العراقي عند إقرار قانون الموازنة العامة.

2. في مجال الاستهلاك والانتاج:

إذ يُعد الاستهلاك والإنتاج من الجوانب المهمة لتوجيه الإنفاق العام نحو زيادة أو قلة؛ لمعالجة ظاهرة التضخم الحاصلة في السوق المحلية والاقتصاد القومي، وينظر الفقه الحديث للدولة قيامها بواجب تقديم الخدمات وكذلك قيامها بوظيفة تنظيمية، أي قيامها بواجب تنظيمي وسيادي أولاً وواجب إنتاجي واقتصادي ثانيا، ومن الملاحظ أن الإنفاق العام عن طريق الموازنة العامة يؤثر على الطلب الفعلي الذي يحقق تأثير الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، إذ أن النفقات الحقيقة تمثل الطلب على السلع والخدمات، فالتحويلية يكون أثرها على الدخل القومي حسب استخدامها من قبل الأفراد، بينما تكون آثار النفقات في العملية الإنتاجية مرتبطا بحجم الإنتاج الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والعمالة، وهذا يتطلب المرونة في الجهاز الإنتاجي كما مر ذكره، وعلى مستوى العمالة والتشغيل في الدول المتقدمة أو على مدى تحقيق التنمية في الدول النامية.

لقد هاجم النقديون مبدأ العجز في الموازنات الحكومية؛ كونه من الأسباب الرئيسة لتحقيق زيادة في عرض النقود الذي يؤدي لظهور التضخم، وان تدخل الحكومة بواسطة الموازنة العامة في الاقتصاد يؤدي إلى الارتباك (المعموري، 2007: 144)، ويعكس العجز المالي في الموازنات العامة كثيرا من التغيرات الاقتصادية داخلية منها

أو خارجية، التي تُعد من القضايا السياسية والاقتصادية، ويترك العجز الكبير في الموازنة تأثيرا أكبر والعكس صحيح، ويكون الناتج المحلي الاجمالي من أهم الوسائل المهمة في تخفيض العجز المالي، الذي يتيح قدر كبير من المدخرات (العامة والخاصة) في أسواق الاقتراض التي تؤثر على سعر الفائدة الحقيقي، متجها للهبوط الذي يحقق انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، الذي يُمكّن الحكومة من الدخول بمنافسة مع الخارج من خلال زيادة الصادرات على الاستيرادات، الذي ينعكس إيجابا على الميزان التجاري، ويحقق تقليل هوة الموارد المحلية وتشجيع الاستثمار الذي يحقق زيادة في الانتاج وتعزيز ميزان المدفوعات (غفور، 1998: 71)، كل ذلك يسهم في معالجة حالة التضخم من خلال الوسائل المتاحة في الموازنة العامة.

3. أثر النفقات العامة في التضخم:

تكون الزيادة في الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق، الذي يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع الأسعار، ويدخل الجهاز الإنتاجي في العراق الذي يكون غير مرن عادة، واستجابة العرض الكلي في زيادة الطلب كعوامل تساعد على ظهور التضخم (القريشي، 2009: 319)، وشهد العراق زيادة سريعة للنفقات العامة للفترة (2007/1988م)، الذي نتج عنه تعميق فجوة الطلب الكلي عن العرض الكلي، الذي أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ لوحظ اتساع النفقات الجارية على الجوانب الاستهلاكية، وتوجيه النفقات الاستثمارية إلى المشاريع التي ليس لها تأثير ملحوظ في الانتاج المادي(مسلم، 2001: 13).

وتقاس السياسة الاتفاقية التوسعية للتضخم من خلال معيار الفائض في الطلب الكلي، وفق التحليل الكنزي فإن الزيادة في الطلب الكلي الذي لا يقابله الزيادة في الانتاج، يؤدي بشكل ملحوظ إلى زيادة في الأسعار بشكل عام وهو ما يمثل حصول التضخم (العلي، 2000: 102).

وكان لحصول الحرب والحصار الاقتصادي على العراق وعدم مساهمة القطاع النفطي في دعم الناتج المحلي الاثر البالغ في غياب النسبة بين الإنتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، كذلك اجمالي الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية، الذي أدى إلى بلوغ الفجوة التضخمية بمعدل(213067%)، الذي أنتج عنه انخفاض معدلات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وتعطيل أغلب المشاريع الاقتصادية، ونتيجة لزيادة الإنفاق العام لبناء ما دمرته الحرب، وكذلك الإنفاق الخاص بدعم المواطن من خلال البطاقة التموينية، من هنا أتسعت الهوة بين النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، الذي أدى إلى تعمق الفجوة التضخمية (الاعظمي، 2000: 82)، للمدةُ (1988-1997م)، الذي أنتج عنه الطلب المحلي على السلع والخدمات (أمين، 2001: 80).

الفرع الثاني: أثر الإيرادات العامة في التضخم

تعدُ الإيرادات من الوسائل المهمة للتخفيف من حدة التضخم بواسطة الضرائب تارة، والاقتراض من الأفراد تارة أخرى، أذ تعتمد الحكومة العراقية على الضرائب غير المباشرة التي تكون غزيرة في تحصيلها لسهولة جمعها واتساع نطاق فرضها، وكان للضرائب انعكاس مباشر على الأسعار، وهي تشكل القسم الاكبر للإيرادات التي جعلها سببا لزيادة حدة التضخم؛ بسبب التركيز على البعد المالي في السياسة الضريبية بدل أن تكون أداة للحد من التضخم.

وأن اللجوء إلى الدين الداخلي فضلا من الدين الخارجي هو أحد طرق تمويل عجز الموازنة العامة، كان له الاثر لاتخاذ الاجراءات التقليدية للطلب الكلي، كونه وفر مورد غير تضخمي لتمويل العجز للموازنة العامة.

ونرى أن النموذج العراقي متشابه في الغالب مع الدول العربية والنامية، إذ إن ظاهرة التضخم تشكل المصدر الكبير للمشاكل التي يعاني منها البلد، لأن العراق بلد لا يملك وسائل الانتاج الوطنية، ويعتمد على إيرادات النفط في معالجة العجز الحاصل في الموازنة العامة، فالدولة حينما تنفق المبالغ في الموازنة العامة سواء من كان منها لتوفير السلع والخدمات للمواطنين، أم لدعم القطاعين العام والخاص، وعليه لابد من وضع سياسة مالية محكمة لاسترجاع ما انفقته، وذلك عن طريق تفعيل وسائل الإنتاج، أو توجيه الوعاء الضريبي بشكل يسهم في الحد من ظاهرة التضخم، وهذا يكون عن طريق تطبيق تلك السياسة من خلال الموازنة العامة للدولة.

ويلاحظ أن التضخم في العراق يوجد من أسباب هيكلية قديمة ومستدامة، وأسباب نقدية غير مستدامة، وأسباب مرتبطة بالتضخم العالمي، ونلاحظ أن مصادر التضخم تنتج أحيانا عن ارتفاع كلف إنتاج السلع المحلية، وهذا يعزى إلى ضعف البنى التحتية، وانتشار الفساد بشكل واضح في مجالات مختلفة ترافق العملية الانتاجية، ويعتبر العراق من البلدان التي ترتفع فيها نسبة الاستيراد، الذي ينعكس بشكل سلبي على التضخم كونه مرتبطا بالتضخم العالمي، ويلاحظ تدخل الحكومة في جهاز الأسعار، مما يسبب الاحتكارات وغياب المنافسة، التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وفي المجال النقدي يلاحظ أن انخفاض قيمة الدولار اتجاه الدينار العراقي، يرتبط ارتباطا وثيقا في التضخم، الأمر الذي دعى الحكومة إلى أتخاذ قرار خفض قيمة الدينار أتجاه الدولار (أبو السعود، 2004: 87)، ولأهمية الإيرادات في دعم الموازنة العامة في الحد من التضخم صدر قرار المحكمة الاتحادية العليا بالعدد (59/اتحادية/2012 وموحدتها 110/اتحادي/2019م) بتاريخ 2022/2/15م)، المتضمن عدم قانونية قانون النفط والغاز لإقليم كردستان، وألزم القرار الاقليم بالالتزام بالقوانين الاتحادية ومنها طرق الجباية في المنافذ الحدودية، وعدم فرض التعريفة الجمركية من قبل حكومة الاقليم، إذ عُدّت تلك الرسوم من الموارد المهمة في السياسة المالية التي قد تسهم أيضا في دخول البضائع المهربة، فضلاً عن ذلك عدم التزام المنافذ الرسمية بالتعريفة الجمركية، هذا من جهة، ومن انتشار الفساد المؤثر في أحكام الإدارة الضريبية من جهة أخرى، ونرى أن تعويم العملة المحلية لتحقيق سعر صرف حقيقي ناشئ من قوى السوق خطوة في الاتجاه الصحيح، ويحدد (knetter& cold berg) سعر الصرف " النسبة المئوية لتغير أسعار الواردات بالعملة المحلية الناجمة عن تغير واحد في المائة في سعر الصرف، بين عملة الدولة المصدرة والمستوردة".

لابد أن تكون السياسة المالية المتبعة في العراق قائمة على عدم الاعتماد على بيع النفط لدفع النفقات، دون أن يكون هناك نظرة اقتصادية منتجة ومعالجة للتضخم، مع الأخذ بعين الاعتبار دعم الفئات الفقيرة في المجتمع، ووضع بعض الحلول التي تساعد في الحفاظ على الدخل القومي للفرد العراقي، وقد اتبعت الكثير من الدول هذه السياسة مثل

الصين التي خفضت الايوان بنسبة 24% سنة 2020م، وكذلك تركيا وإيران، كان لها تجربة ناجعة في مجال رفع سعر الدولار أتجاه عملتها الوطنية، الذي يؤدي إلى التوقف عن الاستيراد الواسع وهروبه إلى الخارج، الذي يؤدي إلى تنشيط السياحة الداخلية بدل الخارجية لارتفاع سعر الدولار، فالدولار نفس أي سلعة يهرب من المكان الضعيف اقتصاديا إلى المكان الرائج اقتصاديا (الوزني، 2002: 93)، الذي يؤدي إلى خروج السلع المحلية من المنافسة وتخرج من السوق وتتعطل القاعدة الانتاجية وتنتشر البطالة بالتالي، وكون العراق بلد يفتقر إلى الصناعات الوطنية فإن رفع قيمة الدولار يجعل استيراد المواد أقل، مما يشجع إلى نشوء صناعات محلية مجدية ونافعة في السوق المحلية، مع الإشارة إلى أن العراق يعاني من عدد كبير من الموظفين الذين لا يقدمون قيمة إنتاجية للبلد، وبسبب أن الحكومة لا تستطيع الاستغناء عن الزيادة المفرطة للموظفين، يكون العلاج عن طريق جعل رواتب الموظفين تتآكل من خلال تخفيض قيمة الدينار، وهو ما يؤدي إلى أن تكون الوظيفة الحكومية طاردة، ويكون القطاع الخاص أكثر جذبا لليد العاملة الأكثر إنتاجية (العمري، إبراهيم، 2004: 43)، الذي يستطيع أن ينقل أعباء آثر التضخم وتآكل دخله بدرجة أو بأخرى، من خلال تحميلها على أسعار السلع والخدمات التي ينتجها، الذي يؤدي إلى حماية نفسه من تراجع قوته الشرائية بدرجات متفاوتة بين نشاط قطاع وقطاع وأخر.

المطلب الثاني: دور الموازنة في معالجة الكساد

يعدُ الكساد من الظواهر الاقتصادية المهمة في دول العالم، وقد تعرضت أغلب دول العالم إلى منعطفات اقتصادية خطيرة بسبب الكساد، ويمكن تحديد المدةً التي ظهر فيها مفهوم الكساد سنة 1929الذي أطلق عليه "الكساد العظيم"، وأول من تأثر به أسواق المال في الولايات المتحدة الامريكي ونتج عنها انهيار بورصة نيويورك وسمي ذلك اليوم بالخميس الأسود، وقدرت خسارة أسواق المال خلال ثلاث أسابيع فقط ما يعادل الموازنة الاتحادية الامريكية عشرة مرات (السويدي، 2016: 6)، من هنا يلاحظ مدى خطورة ظاهرة الكساد في اقتصاديات الدول، ولغرض الاحاطة بموضوعه، سوف نتناول في هذا المطلب فرعين، الاول سيخصص لماهية الكساد والثاني سيخصص للكساد في العراق وطرق معالجته وبالتفصيل الاتي:

الفرع الأول: ماهية الكساد

الكساد هو مصطلح اقتصادي يطلق على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي وتحديداً يطلق على المدة التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي، وهذه المدةُ تُعد إحدى مراحل الدورة الاقتصادية عادة ما تزداد فيها البطالة، وتنخفض قيمة الاستثمارات وأرباح الشركات (عليان، 2008: 340)، كما عرّف أنه مُصطلح في الاقتصاد يُطلق على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي ويتميز بهبوط الأسعار، وتقييد الائتمان، وانخفاض الإنتاج والاستثمار، وارتفاع في مستوى البطالة، تشهد فيها حالات إفلاس لشركات عدة، وعادة ما تُعرّف الأزمة الأقل حدة بالركود الاقتصادي(إرشيد، 2022).

والكساد هو شكل من أشكال الركود غير العادية، ومن أهم مظاهر الكساد طول مدته، وارتفاع كبير في نسب البطالة، يرافقه انخفاض في الموجودات المصرفية؛ بسبب الأزمات المصرفية أو المالية، وقلة الإنتاج؛ نتيجة ضعف القدرة الشرائية، مما يدفع اصحاب المشاريع من منتجين ومستثمرين لخفض إنتاجهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث حالات إفلاس كبيرة، وتخلف عن سداد الديون السيادية، وانخفاض ملحوظ في التجارة، سواء المحلية منها أو الدولية، وتقلب قيمة العملة نسبيا بسبب انخفاض قيمتها (عوض، 1976: 74)، إن النظر إلى الكساد من مفهوم أنواع التضخم ملاحظة الفقهاء بهذا المجال أن النقود تصبح عديمة القيمة دون السلع، وفي ظل قاعدة الذهب فإن التضخم يمثل انخفاض في قيمة النقود وليس كسادا، وإنّ النقود الورقية وإن كانت ائتمانية فهي تعدُ في ظل قاعدة الذهب أشبه بالنقود السلعية بصفة عامة والذهبية بصفة خاصة، وبالتالي تكون أعلى مرتبة في النقود، ومادام الناس يقبلون النقود التي انخفضت قيمتها، فلا يُعد التضخم كسادا، ويُعد التضخم الجامح في حال أصبحت النقود لا قيمة لها كساد في المرحلة الاخيرة، الذي يستوجب إصدار عملة جديدة من الذهب أو الفضة (الزبيدي، 2011: 50)، وتعدُ حالات الانكماش المالي والأزمات المالية وإفلاس البنوك، من العناصر المشتركة التي تتحقق في حالة الكساد التي لا تحدث في حالة الركود.

اما فيما يتعلق بآثار الكساد حيث تنتج من الكساد أثار سلبية من حيث جوانب كثيرة على مستوى الاقتصاد العالمي، التي تكون ذات تأثيراً ملموساً على الاقتصاد الوطني، يمكن ملاحظة تلك الآثار في مجالات مختلفة ومتنوعة في السوق الذي ينعكس بصورة واضحة على حياة المواطن، ويمكن معرفة تلك الاثار وفق ما يأتي:

1. أثار الكساد على الانتاج: فينتج عنه انخفاضاً الأسعار بصورة سريعة، ولا تنخفض معها تكاليف الانتاج، وهذا يؤدي إلى تعرض المنتجين لخسارة كبيرة، الذي فينتج عنه انخفاض في الانتاج والتوظيف، ينتج كذلك عنه انخفاضا الدخل والطلب الكلي، وهو الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار أكثر فأكثر، ويؤدي إلى تشاؤم رجال الأعمال وتدريجيا تبرز حالة الكساد الذي يدعى بالفقر وسط الوفرة (هاشم، 1975: 83) وبالنتيجة فهذا يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض الدخل والإنتاج والتوظيف بشكل كبير، مع وجود موارد أخرى غير مستغلة ومعطلة، وأن الانكماش الحاصل الذي هو نتيجة أولية للكساد يرجع إلى قلة الطلب وليس قلة الموارد الانتاجية وتوفرها (خليل، 1982: 644).
2. آثار الكساد على التوزيع: وتبرز تلك الاثار على الثروة والدخل، فيزيد نصيب أصحاب الدخول في مقدار الدخل القومي، ويقل بالمقابل نصيب أصحاب الأرباح، فتكون الآثار مترتبة سلبا بحق أصحاب الإنتاج، ولا ترتب على المستهلكين، كما يستفاد الدائنون على حساب المدينين، ونتيجة إلى ارتفاع قيمة النقود في الكساد، يكون لصالح المستثمرين في السندات ذات الفائدة الثابتة، والإجراء وأصحاب الدخول الثابتة، ويكون الادخار مرغوبا في فترة الكساد لأصحاب الدخول الثابتة، عكس أصحاب الدخول المرنة رغم أن انخفاض الدخول عموما يؤدي إلى ضعف الادخار.

ويكون الكساد أسوء من التضخم، إذ أنّ الطبقة المتوسطة تكون أقل تأثرا بالكساد من أصحاب الطبقة الغنية،

إلا أن آثار الكساد تكون مضرة بالمجتمع ككل؛ بسبب زيادة البطالة وقلة التوظيف التي تؤدي إلى عدم رضا المجتمع، وقد رأى كينز الذي فضل التضخم على الكساد، أن التضخم غير عادل وأن الكساد معيق، وعلى الرغم من رؤية كينز أن التضخم وأن كان حالة غير مرغوب بها وهي مضرة في الاقتصاد، إلا أنها أقل آثارا من الكساد(الانكماش)، وأنه لم يفضل التضخم على انخفاض الأسعار، ولكن لو أصبح الخيار بين انخفاض الاسعار في حالة الكساد وبين ارتفاعها في حالة التضخم، يكون الارتفاع هو المرجح، لأن أضراره النسبية أقل على المجتمع، فهو يرى أن الكساد أخطر من التضخم للأسباب الآتية:

1. إنّ التضخم أقل عدالة في توزيع الثروة والدخل، إلا أنه لا يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي للمجتمع، الذي يتحقق في حالة الكساد إلى إفقار المجتمع ككل.
2. إنّ التضخم ظاهرة توظيف كامل، عكس ظاهرة الكساد الذي يؤدي إلى زيادة البطالة.
3. يمكن مكافحة التضخم بالرقابة وإتباع سياسة مالية ونقدية من قبل الحكومة، التي قد تلجأ إلى التمويل بالعجز، عكس الكساد الذي ليس من السهل مكافحته؛ وذلك لعزوف رجال الأعمال والمستثمرين، نتيجة انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وتصبح السياسة النقدية غير فعالة، فإتباع سياسة زيادة عرض النقود أو الائتمان، لا يمكن أن تحيي مستوى الأسعار ومخاوف رجال الاعمال، وكذلك الكفاية الحدية لرأس المال.

الفرع الثاني: الكساد في العراق وطرق معالجته

إن رفع الطلب الكلي الفعال، الذي يمكن رفعه جزئيا عن طريق تشجيع زيادة الاستهلاك، وتشجيع نشاط الاستثمار في المجتمع، يمكن أن يحد من ظاهرة الكساد، ويُعد التوزيع العادل للدخل من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة التي تتضمن ضريبة دخل تصاعدية عالية، من العوامل المهمة في الحد من ظاهرة الكساد (حجازي، 2000: 84)، وفرض ضرائب أخرى مباشرة، وإتباع برنامج إعانات للطبقات الفقيرة، ومن جهة أخرى لابد من تشجيع الاستثمارات عن طريق تخفيض سعر الفائدة بواسطة زيادة عرض النقود (صقر، 1977: 48)، وتوفير رأس مال اجتماعي، من خلال منح إعفاءات ضريبية للمشاريع الاستثمارية، ومن المهم رفع الكفاية الجدية لرأس المال للقطاع الخاص، ويمكن القيام ببرنامج استثمارات عامة، يمول عن طريق القروض بدلا من الضرائب، ولا يمكن إهمال التمويل بالعجز في مجال مكافحة الكساد، مع أهمية وضع سياسة تخطيط مدروسة وسياسة مشروعات عامة فعالة وتنفيذها بشكل أكمل، كما أن السياسة المالية والنقدية لا تكفي وحدها للحد من ظاهرة الكساد، ولابد من التنسيق في ما بينها لتحقيق الهدف المراد تحقيقه، وهو مكافحة ظاهرة الكساد مع أهمية إتباع إجراءات أخرى للحد من هذه الظاهرة الخطيرة (منصور، 1976: 59).

وقد أتبعت في العراق السياسة التوسعية في الإنفاق الحكومي؛ لإدامة تشغيل رأس المال والنفقات الاستثمارية بمعدل نمو (30،5 %) في2007م، وكذلك لتشجيع الاستثمار الخاص العراقي والأجنبي، وزيادة التحويلات الإجتماعية لشبكة الحماية من (500) مليار دينار في 2006م إلى (1485) مليار دينار في 2007، أما في حال إتباع سياسة انكماشية فهذا سيؤدي إلى التأثير المباشر على بناء البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية للبلد، وبهذا يكون الاقتصاد العراقي قد أختار التوسع والنمو على حساب الانكماش والركود، ورغم أن هذه السياسة تؤدي لحصول تضخم في الاقتصاد العراقي الذي تتوقف شدته على مدى الزيادة في الإنتاج، وعلى طول المدُة للتفريق بين الإنفاق وخلق العرض والطلب، وهو السبيل إلى إخراج الاقتصاد العراقي من الخلل الذي ينتابه، مع إتباع سياسة نقدية غير متشددة، وسوء الإداء المسبب لعرقلة المشاريع، وتوجيه التخصيصات في المجالات المحددة لها (العنبكي، 2015: 100).

أما بخصوص دور الموازنة العامة، فنرى أن ما ذهب إليه الدكتور مظهر محمد صالح الخبير الاقتصادي العراقي يمثل نظرة واقعية، في أن التزاحم الداخلي للمخاطر بدل من التزاحم الداخلي الحقيقي، الذي أدى إلى تقوية الاجور الفعلية، يقابله غياب الإنتاج الفعلي للعراق على الصعيدين العام والخاص، والاتجاه إلى الاقتصاد الكلي للتعايش على أساس الرفاهية المغطاة بموارد النفط، قادت البلد إلى ركود مستمر، التي أنتجت إلى إغراق العراق بالمواد الاستهلاكية المستوردة، يقابله ركود وبطالة القطاعات المنتجة، والتخلي عن قوة العمل إلى سلوك قائم على المضاربة، ولاسيما العيش على قطاع التجارة الخارجية (الاستهلاكية)، ولما كان الاقتصاد الحالي لا يحقق التنمية دفع ذلك الجهات الميسورة بنقل مدخراتها خارج البلد، مما حول السوق المحلية إلى الكساد المرهون بالقطاع النفطي وتقلبات السوق العالمية (قاسم، 2012: 152-153).

المبحث الثاني: دور الموازنة في حالة الانتعاش

يلاحظ ارتفاع معدلات النمو في حالة الانتعاش الاقتصادي؛ نتيجة لزيادة الإنتاج وتوفر فرص العمل، وزيادة المبيعات والأرباح، وتوضح الكثير من المؤشرات تحقق حالة الانتعاش، وعادة ما يتحقق الانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء حالة الركود المتحققة نتيجة ظروف تحكم حركة السوق، وقلة الطلب مثل ما حصل في جائحة كورونا، ومن خلال متابعة الناتج المحلي يمكن قياس تحقق الناتج المحلي الاجمالي المرتبط بأداء القطاعات الاقتصادية خلال فترة معينة (السويسي، 2005: 15).

ويعرف الانتعاش الاقتصادي أنه (مرحلة من مراحل دورة الاعمال في أعقاب الركود الاقتصادي، ومن خلاله يستعيد ويتجاوز الاقتصاد دورة العمل، والرجوع إلى مستويات الانتاج قبل أزمة الركود، الذي يمتاز بارتفاع مستويات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والعمالة، وأرباح الشركات، ومؤشرات أخرى) (عثمان، 2001: 118)، وعرفه أيضا هارفاد بزنس ريفيو أنه (من المحفزات النظام الاقتصادي، وهو مرحلة اقتصادية تأتي ما بعد مرحلة الركود وذلك يعتمد على مجموعة من المؤشرات، مثل إجمالي الناتج المحلي، والتضخم والبطالة، وأرباح الشركات، فإذا أظهرت تحسن تلك المؤشرات فذلك يعني أن مرحلة الانتعاش الاقتصادي قد بدأت)، وسوف نتناول في المطلب الاول: عوامل وأسباب الانتعاش الاقتصادي، ووظائف الموازنة العامة في حالة الانتعاش، وفي المطلب الثاني: نتناول تحليل التأثيرات المتبادلة بين

الموازنة العامة والاقتصاد الوطني في حالة الانتعاش وفق ما يأتي:

المطلب الأول: عوامل وأسباب الانتعاش الاقتصادي

أصبح من المهم معرفة العوامل التي تساعد على تحقق الانتعاش الاقتصادي، بغية معرفة الاسباب التي تؤدي اليه وسوف نتناول في هذا المطلب فرعين: الفرع الاول اسباب الانتعاش الاقتصادي وفي الافرع الثاني نتناول وظائف الموازنة العامة في الانتعاش الاقتصادي وبالشكل الاتي:

الفرع الأول: عوامل وأسباب الانتعاش الاقتصادي

قد ينظر إلى الانتعاش الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط مثل العراق، من خلال زيادة أسعار بيع النفط الخام في الاسواق العالمية، مثل الزيادة التي حصلت نتيجة الحرب الأوكرانية، إذ ارتفع سعر برميل النفط من 40 دولار الى 110 دولار، وهذه الزيادة تحقق أرباحاً منظورة في الإيرادات الوطنية التي تنعكس إيجابا على العجز المتحقق في الموازنة العامة (شبلي، 1994: 59)، وهنا يبرز مدى أهمية دور الموازنة العامة في تحقيق النمو الاقتصادي في حال تحقق الانتعاش الاقتصادي، ومن العوامل التي يمكن وصفها مؤشر على تحقق الانتعاش الاقتصادي هي:

1. ارتفاع مستوى التوظيف وتقليل البطالة، فزيادة العمالة تعني ارتفاع النشاط الاقتصادي هذا في الدول المنتجة، عكس الحال في الدول المستهلكة التي تقل فيها وسائل الإنتاج مثل العراق.
2. ارتفاع مستوى الإنفاق المحلي على المستوى الطويل، فالزيادة تعدُ مؤشر على تحقق الانتعاش الاقتصادي.
3. تحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة ثقة المستهلكين (عبد الله، 2006: 14)، الذي يحقق ميلهم إلى إنفاق المال، أو رغبتهم في إنشاء أعمال تجارية صغيرة، ويحقق بالنتيجة النمو الاقتصادي.
4. ارتفاع مستوى الإنتاج للشركات، وزيادة النشاط في مجتمع الإعمال بصورة عامة.
5. تطور عمل النشاط المصرفي في مختلف قطاعاته.
6. ارتفاع مستوى الاستيراد والتصدير، واتساع حركة البضائع في السوق المحلية ورواجها.

وبالنسبة لموقف العراق من الإنعاش الاقتصادي، نلاحظ عدم وجود فلسفة اقتصادية واضحة لإدارة الاقتصاد العراقي، إذ إنّ الدستور لم يكن واضحاً في تحديد توجه الدولة في تنمية اقتصادها، وبهذا الصدد تنص المادة (25) من الستور العراقي النافذ ما يأتي: "تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي، وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميتهِ"

وظاهرا تشير هذه المادة إلى أنّ الدولة عازمة على إصلاح الاقتصاد، ومصطلح "إصلاح الاقتصاد العراقي" يُفهم منه أنّ الدولة تكفل الانتقال بالاقتصاد المخطط مركزياً، والنشاط الاقتصادي المسيطر عليه من قبل الدولة (القطاع العام) إلى اقتصاد السوق، ولاسيما أنّ المادة تضمنت أيضاً: أن تكفل الدولة تشجيع القطاع الخاص وتنميته، هذه الكفالة تعني إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهذه ميزة أساسية لاقتصاد السوق، كما أنّ المادة المذكورة لم تشر صراحة إلى طبيعة الفلسفة الاقتصادية للدولة، هل هي رأسمالية أم لا؟ كما إنّ تشجيع القطاع الخاص وتنميته هو نص نمطي تضمنتهُ دساتير الحكومات المركزية – الاستبدادية، ولا يوجد دستور من دساتير الدولة العراقية لم ينص على هذا التوجه رغم اختلاف الصياغات، كما إنّ ذات المادة لم توضح ماهية هذه الأسس الحديثة وأي استراتيجية يمكن أن تعتمد في إدارة الاقتصاد العراقي (السرحان، 2022)، وهذا الغموض وعدم الوضوح أنعكس بصورة سلبية على إدارة الموازنة العامة، التي تعد من أهم الادوات العصرية الحديثة في عملية توجيه الاقتصاد الوطني في حالة الانتعاش الاقتصادي وخاصة الاقتصاد الدولي الريعي، فسوء الإدارة أصبح ميزة في الاقتصاد الريعي للدول مثل العراق، وتعقدت آليات الإدارة وتحولت إلى مشكلة مزمنة، وتداخلت سلبيات الريع النفطي أحادية الجانب في جانب الإيرادات العامة من إشكالية إدارة الموازنات العامة في الدول الريعية (الغزالي، 2007: 73).

الفرع الثاني: وظائف الموازنة العامة في الانتعاش الاقتصادي

إنّ إعداد الموازنة العامة من خلال نموذج موازنة الرقابة والبنود للنفقات العامة وما يرافقه من إشكاليات، يُعد من أقدم النماذج في مجال إعداد الموازنة العامة، مبتعدا عن التطور الحاصل في الاقتصاد الرقمي وعصر العولمة والتطور التكنلوجي، ومن هنا يتضح أن الاساليب المتبعة في إعداد الموازنة العام، تُعد دورا سلبيا من خلال ممارسة النفط لسياسة (البترلة)، وذلك من خلال جعل المؤسسات العامة والاقتصادية منها في حالة جمود، وهذا يؤدي إلى تعطيل الاصلاحات الاقتصادية التي قد تتم عن طريق الأموال المتحصلة من الريع النفطي، ويلاحظ اتساع وزيادة المال السياسي المتأتي على حساب إجراء التطور المنشود من تحقق الوفرة المالية من عملية تصدير النفط الخام، فلا وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي في حالة الانتعاش إلا من خلال إتباع الطرق العلمية المتطورة في إعداد الموازنة العامة (خوشنار، 2019: 47).

ونرى أن الاقتصاد العراقي أحادي ريعي يرتكز على عملية بيع النفط كمورد أساسي في تمويل الموازنة العامة، وهذا ما يؤدي إلى الإسراف والفساد من قبل المؤسسات الحكومية المتحكمة في تلك الاموال، وعليه لابد من إتباع الإدارة الحديثة في إعداد الموازنة العامة، وإتباع آليات مكملة مثل (تأسيس صندوق الثروة السيادية مدمجا مع الموازنة العامة، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، وإتباع الية المثبت التلقائي، وإتباع نموذج pot المتمثل في الشراكة بين القطاع العام والخاص، وإتباع آلية السوق الحرة)، لغرض الانتقال إلى معالجة الإيرادات العامة بشكل سليم، وهو من شأنه الانتقال إلى التنوع الإنتاجي، لتكوين اقتصاد سوق منتج في العراق، وفيما يتعلق بوظائف الموازنة العامة في حالة الانتعاش، فقد تسيطر الدولة على كثيرٍ من الموارد المالية في الدول المطبقة لموازنة البنود، التي عادة ما تكون الإدارة متجزأة ومنقطعة الصلة مع الاطار الاقتصادي الكلي للبلد (محمد، 2019: 57)، وهذا ما يؤدي إلى قوة الحكومة في تلك البلدان وتأثيرها في النشاط الاقتصادي والسياسي، وتُعد الموازنة العامة المقياس لتلك القوة، ولا يعدُ ارتباط الموازنة العامة مع خطة التنمية والنشاطات الأخرى بديلا عن كونها أداة للعلاقة بينها وبين النمو والتشغيل واستقرار الأسعار والميزان الخارجي

والعدالة في توزيع الدخل، فالموازنة هي العنصر الحاسم في إدارة الدولة للاقتصاد بالأخص الإنفاق العام هو الفيصل في ذلك، وعليه يجب تحديد السياسات والأهداف المراد تحقيقها من خلال الموازنة العامة، فإذا كان هناك خلل في السياسة الاقتصادية تكون الموازنة غير فعالة تبع لذلك التي يجب أن تكون مقرة تبعا لتلك السياسة وليس العكس.

وللموازنة العامة، وظائف مهمة على صعيد النشاط الاقتصادي منها:

1. **وظيفة تخصيص الموارد الاقتصادية:** أن تحقق إيرادات فائضة الذي يعبر عنه بالانتعاش الاقتصادي، لابد أن يقابله أداء حديث لإنتاجية النفقات العامة، وقياس الكفاءة؛ لتحقيق الأهداف المخطط لها من خلال تلك النفقات، وقد لا تخضع المنتجات الوطنية لنظام الاسعار المعمول به في الأسواق في حال عدم بيعها، وبالتالي لابد من تحقيق الكفاءة والفعالية في الإنفاق العام، ومن الملاحظ أن الأهداف النهائية التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال الموازنة العامة تتمثل في الرفاهية والنمو (الخياط والجبوري والموسوي، 2016: 48)، وقد تتأثر بعوامل خارجية وعوامل أخرى، وبغية تحقيق الكفاءة الاقتصادية لابد للدولة أن تضع خطة تحدد فيها أولويات الإنفاق وعدالة توزيع الدخل، وتحديد أولويات الإنفاق لمدة طويلة، والنتائج التي تحققها مستقبلا التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي، ومن ثم تخصيص الموارد في حالة الانتعاش وفقا لهيكل البرامج التي تحقق الأهداف المخطط لها.
2. **وظيفة الاستقرار الاقتصادي:** يُعد من أهم أهداف الموازنة العامة، تحقيق أعلى مستوى من التشغيل واستقرار الاسعار وتحقيق النمو في الناتج الحقيقي وتقليل البطالة للحد الأدنى، وهذا يتطلب تقديراً مخططاً للأثر الاقتصادي، للعمليات المالية التي تمارسها الحكومة، وأثره على الاقتصاد الكلي، وتعزيز ميزان المدفوعات الذي يحقق التوازن الخارجي (النقاش، 1997: 71).
3. الموازنة العامة ذراع السياسة المالية: يؤدي فائض الموازنة في حالة الانتعاش الاقتصادي إلى الإبطاء من سرعة التضخم والتقليل من أثاره الكبيرة، كما يسبب عجز الموازنة إلى تشجيع الطلب الكلي الذي يسهم في تقليل آثار البطالة والتخلص من خطر الركود، فالموازنة العامة تستخدم للسيطرة على معدلات النمو الاقتصادي (طعمة، 2012: 17).
4. **التأثير على الأهداف الاقتصادية الرئيسة:** تكمن في بنية الموازنة العامة، أدوات الاستقرار التلقائي، التي تستخدم في تقليل من شدة التقلبات الاقتصادية التي ترافق دورة الإعمال، فضلا عن احتوائها على السبل الكفيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام من استخدام لا يعتريه تحقق التضخم المتذبذب والجامح (طعمة، 2012: 16-17).

المطلب الثاني: التأثيرات المتبادلة بين الموازنة العامة والاقتصاد الوطني في حالة الانتعاش

تعدُ طبيعة الاقتصاد الوطني الركيزة الأساسية التي تعتمد عليه الموازنة العامة في توزيع الموارد المتاحة وفق تلك الطبيعة، وكون أن العراق بلد ريعي نفطي يعتمد اقتصاده على الإيرادات المتأتية من بيع النفط، فإن الموازنة العامة تعتمد تبعا لذلك على توزيع تسلك المبلغ وفق ما يحقق التنمية، وبهذا يُعد سعر بيع النفط العالمي له من الأهمية القصوى في سعة وضيق مبالغ الموازنة العامة، وفي القرن العشرين والواحد وعشرين توسع حجم الموازنات العامة في كافة دول العالم؛ وذلك لاتساع دور الموازنة العامة وتناولها طبيعة المجتمع الاقتصادية منها والاجتماعية، بعد أن كانت مقتصرة مهامها على وظائف الأمن والدفاع والعدالة، وبهذه المهام الجديدة اتسع حجم النفقات العامة في الموازنة ورافقه زيادة في حجم الإيرادات العامة، وزيادة الأهمية التي تمثلها الموازنة العامة، واتساع تأثيرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (السامرائي، 1976: 2880)، وسوف نتناول في هذا المطلب فرعين، الفرع الاول يتناول تأثير آليات الاقتصاد الوطني في حالة الانتعاش، وفي الفرع الثاني نتناول تأثير الموازنة العامة في حالة الانتعاش وكالاتي:

الفرع الأول: تأثير آليات الاقتصاد الوطني في الموازنة العامة في حالة الانتعاش

تعتمد الموازنة العامة على الاقتصاد الوطني، عن طريق الأدوار التي تقوم بها (التقدير والتخطيط و الدورية و التخصصية والرقابية والتنظيمية) (المعارك، 2003: 6-8)، إذ تقتطع قسما منه من خلال فرض الضرائب والرسوم على قطاعاته المختلفة؛ لسد العجز الحاصل في الموازنة ورفد الإنفاق العام، ويلاحظ حصول زيادة في الإيرادات العامة في وقت الانتعاش الاقتصادي يقابله انخفاض في الإيرادات في حالات الكساد والأزمات الاقتصادية، وقد أصبحت الضرائب الجمركية من المصادر المهمة في الإيرادات العامة، لما تمثله التجارة العامة من أهمية في الإقتصاد الوطني (عصفور، 2008: 76)، إذ ترتفع تلك الضرائب في حالات الانتعاش الاقتصادي نظرا لقوة النشاط التجاري خاصة في البلدان التي تعتمد على الاستيراد لسد العجز الحاصل في الصناعة الوطنية وينخفض في وقت الكساد والحروب، ويُعد تحقق حالات أنتعاش في الدول التي تتعامل معها الدولة المنتجة مهم في زيادة الإيرادات؛ نظرا لما تصدره الدولة لتلك الدول من نفط وغيره من الصادرات التي تنتجها تلك الدولة.

الفرع الثاني: تأثير الموازنة العامة في حالة الانتعاش

تؤثر الموازنة العامة بشكل فعال يعدها الأداة المهمة في توجيه الاقتصاد الوطني، بشكل يرسم السياسة المالية المخطط لها للاقتصاد الوطني، ويكون تأثير الموازنة في ناحيتين:

1. **تأثير الموازنة العامة في التوازن المالي:** يعرف التوازن المالي(تساوي معدل النفقات العادية مع معدل الإيرادات العادية سنويا) (شكري، 1990: 76)، وقد تبنت هذه الفكرة المدارس التقليدية في العصر الحديث، معتبرة التوازن الاقتصادي يتمثل في عدم وجود فائض ولا عجز في الموازنة العامة، واستخدمت الضرائب كعامل أساسي في التوازن في حالتي الانتعاش والكساد (جعفر، 2001: 56)، إلا أن اتساع دور الموازنة العامة كما مر ذكره أنتج زيادة في النفقات العامة على حساب الإيرادات بشكل أفقد التوازن في الموازنة، الذي قد يدفع الحكومة للاقتراض الأموال عن طريق إصدار أوراق مالية حكومية، يتم بيعها في أسواق المال مثل حوالات الخزينة والسندات الحكومية، الذي ينتج عن ظاهرة

التزاحم الاستثماري (crowding out) ورفع سعر الفائدة (فرهود، 1979: 24-35)، وانخفاض الاستثمار الخاص مقابل زيادة في الإنفاق العام، وفي حال نفاذ تلك الوسيلة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لسد العجز، وقد تكون الوسيلة الأخيرة اصدار نقدي جديد وهو الطريق المباشر لحصول التضخم، أما في حالة الانتعاش الاقتصادي ولكي لا يختل التوازن الاقتصادي فالحكومة أمامها أحد الخيارين، أما زيادة النفقات العامة؛ نظرا لزيادة الإيرادات العامة؛ ولكن بشكل مخطط له، أو تخفيض الضرائب لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وقد شهد العراق تدهورا كبيرا في السياسة المالية نتيجة للظروف التي مر بها البلد، ويمثل التوجه بعد عام 2003م إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الدول الاخرى، ويلاحظ انخفاض مستوى المعيشة، وتفشي البطالة والتضخم، الذي يستلزم إتباع سياسة مالية أوسع، نحو الانفتاح على الانتاج دون الاستهلاك، وذلك بغية تطوير القطاعات الانتاجية وتوفير فرص العمل، الذي يؤدي إلى ارتفاع العرض الكلي للسلع والخدمات؛ لغرض الوصول إلى النمو الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية بشكل رئيسي (أحادية الاقتصاد) ويفتقر للسياسة المالية المناسبة لتلك المرحلة، مع وجود تغير خارجي ضاغط نحو التحول الاقتصادي، تؤدي إلى نشوء كلف اجتماعية واقتصادية مغالى فيها وباهضه، وكان من الممكن أحداث الاصلاح الاقتصادي بكلفة أقل مع إتباع السياسة المالية السليمة، ومن أهم العوامل التي تحقق نتائج إيجابية في الاقتصاد العراقي هي التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، وتوحيد الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال الاتفاق بين أصحاب القرار من الطرفين والمتمثلين بالبنك المركزي العراقي والحكومة (كمال، معلومات متاحة على الانترنيت).

2. **الموازنة العامة والتوازن الاقتصادي:** يُعد التوازن الاقتصادي من أهم مظاهر السياسة المالية السليمة في الدول، إذ تمثل عملية توازن الموازنة الحرية الاقتصادية (عصفور، 2008: 356)، وقد تدخلت الدول نتيجة آزمة الكساد العالمية سنة 1929م عن طريق برامج الإنفاق العام، الذي نتج عنه حصول عجز في موازنات تلك الدول رغم تجاوز الازمة العالمية، مما جعل مبدأ تقبل العجز في الموازنة العامة إمر مقبولاً وممكناً لتجاوز تلك الأزمات، وهذا ما تبناه كينز من عدم ضرورة توازن الموازنة العامة(شحرور، 2013: 96)، إذ أصبح ينظر للموازنة كونها جزءاً هاماً من الاقتصاد الوطني، ويؤثر تأثيراً واضحاً على الاوضاع الاقتصادية للبلد (الإدريسي، 1986: 3110)، وأصبحت الموازنة وسيلة لمعالجة مشكلات الاقتصاد الوطني من كساد وبطالة وتضخم، وتحقيق التنمية في البلاد وفق مفهوم تلك النظرية، إلا أن معاناة أغلب الدول من العجز المزمن في موازناتها الذي تلجأ الدول فيه إلى معالجته مضطرا للإصدار النقدي الجديد، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع سعر الفائدة وانحسار الاستثمار وزيادة البطالة، ومن ثم انخفاض قيمة الدخل الحقيقي والاسمي للفرد وهروب رؤوس الاموال إلى الخارج.

وهو ما يؤدي إلى زيادة في الطلب يقابله نقص في العرض(كنعان، 2009: 380)، وقد تمكنت الدول من تحمل تبعات العجز المزمن في الموازنة العامة عن طريق معدلات الناتج المحلي الاجمالي، والدخل والتوظيف، إلا أن ظهور مجموعة من العوامل اسهمت في صعوبة تسوية تلك المشاكل، منها انهيار نظام النقد الدولي الذي كان وفق اتفاقية بريتون وودز وارتفاع أسعار النفط مرتين، الذي تسبب في صعود أسعار السلع بشكل عام، وبرزت ظاهرة جديدة هي مصاحبة الركود للبطالة مع التضخم، الذي عرف بالتضخم الركودي، الذي لم تستطع نظرية كينز معالجته، وهو ما أنعكس سلبا على النشاط الاقتصادي الوطني(الحاج، 2007: 6)، مما أدى إلى تحقيق الوظائف المالية الحديثة للتوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، وأكد علماء المالية الحديثة على أن القضايا المالية هي جزء من القضايا الاقتصادية والاجتماعية (العبيدي، 2011: 230)، ولا يمكن فصل التوازن المالي عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح الاهتمام بالتوازن العام والمالي في أطار التوازن الاقتصادي.

وفي العراق ومنذ عام 2003م، توسع حجم الإنفاق العام للأسعار الثابتة في الموازنات العامة، إذ بلغ (142233) مليون دينار سنة 2007، ولو تم المقارنة مع الأسعار سنة 1998م، نجد أنه أرتفع (20) ضعف، وهذا ما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة رغم أن ما تم إنفاقه على القطاعات المالية والاقتصادية بلغ (5650) مليون دينار سنة 2003م، بعد أن كان (2942) مليون دينار سنة 2002م (خوشناو، 2019: 115)، مما انعكس على ارتفاع مستوى العام للأسعار المحلية وانخفاض قيمة الدينار العراقي، مع ملاحظة توسع النشاطات الاقتصادية وارتفاع وتيرة التحول نحو اقتصاد السوق، أذا ما تم المقارنة مع السنوات التي سبقت عام 2003م، الذي يشير إلى دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال النفقات المقررة في الموازنة العامة العراقية، ومحاربة التخلف الاقتصادي، وتحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية، وتعدُ مصادر الإيرادات الاعتيادية منها مثل العوائد النفطية والضرائب أو غير الاعتيادية المتمثل بالإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض، الرافد المحدد لحجم الإنفاق الحكومي توسعا أو العكس لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر مفاهيم الموازنة العامة والسياسة المالية المتبعة (جميل، 2006: 53).

الاستنتاجات والتوصيات

1. يلاحظ أن الضرائب لها الاثر البالغ في الحد من ظاهرة التضخم.
2. يلاحظ عدم وجود أليات مناسبة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
3. يلاحظ ان قانون الموازنة منح الحكومة صلاحيات واسعة في فرض الرسوم والضرائب خلافا للدستور.
4. يلاحظ ان انخفاض مقدار الفائض في الموازنة يؤدي بالنتيجة الى خفض مقدر التضخم.
5. يلاحظ ان الكساد أكثر خطرا من التضخم، فالتضخم غير عادل ولكن الكساد معيق.

6. يلاحظ أن الدستور العراقي لم يحدد نوع السياسة الاقتصادية واجبة الاتباع في الاقتصاد العراقي، والذي انعكس سلبا على الموازنة العامة.

التوصيات

1. من الضروري دراسة أمكانية تعويم العملة الوطنية أتجاه الدولار وفك الارتباط بين الدينار والدولار.
2. من الضروري قيام وزارة المالية بأتباع سياسات متنوعة لغرض تفعيل الاقتصاد العراقي، مثل فرض الضرائب على السلع الكمالية، واتباع سياسة بيع الدين العام أو جزء منه لسحب النقد من الاسواق المحلية، وغيرها من الوسائل المالية الناجعة.
3. يفضل فرض الضرائب التصاعدية في حالة الكساد، بغية تقليل الضرر الاقتصادي على الطبقة الفقيرة.
4. من الضروري اتباع موازنة البرامج والاداء في أعداد الموازنة العامة، كونها تحقق النمو الاقتصادي المنشود.
5. يحبذ اتباع الحكومة في حالة الانتعاش سياسة تطوير البنى التحتية، وتنشيط الاقتصاد الوطني والصناعة المحلية، بدلا من أتباع سياسة تحقيق مشاريع الرفاهية لأغراض انتخابية.
6. من الملائم تفعيل الايرادات غير النفطية وعدم الاعتماد على الايرادات الريعية أو النفطية كمورد أساسي للموازنة العامة.
7. احداث التوازن بين السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي من جهة والسياسة الاقتصادية من جهة اخرى.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Atiyah, I. N. (2007). Mabadi’ Iqtisadiyat al-Mawarid wa al-Bi’ah [Principles of Resource and Environmental Economics]. Alexandria, Egypt: Dar Al-Jami’a Al-Jadidah.
2. Al-Samman, A. (1963). Mujaz al-Iqtisad al-Siyasi (Vol. 2) [Summary of Political Economy]. Damascus.
3. Hashim, I. M. (1975). Mudhakkirat fi al-Nuqud wa al-Bunuk [Notes on Money and Banking]. Alexandria, Egypt: Dar Al-Jami’at Al-Misriyyah.
4. Daraz, H. A. M. (2000). Mabadi’ al-Maliyyah al-‘Ammah [Principles of Public Finance]. Alexandria, Egypt: Markaz Al-Iskandariyah lil-Kitab.
5. Daraz, H. A. M., & Hijazi, A. S. M. (2004). Al-Nuzum al-Daribiyyah: Dirasah Muqaranah [Tax Systems: A Comparative Study]. Alexandria, Egypt: Al-Dar Al-Jami’iyyah.
6. Al-Wazni, K. W., & Al-Rifa’i, A. H. (2002). Mabadi’ al-Iqtisad al-Kulli bayn al-Nazariyyah wa al-Tatbiq [Principles of Macroeconomics: Between Theory and Application]. Amman, Jordan: Dar Wael.
7. Alloush, J. B. (2004). Iqtisadiyyat al-Istithmar fi al-Mashru’at wa Iqtisad al-Mal [Investment Economics in Projects and Financial Economics] (1st ed.). Gharyan–Benghazi, Libya: Al-Maktabah Al-Jami’iyyah.
8. Al-Suwaidi, J. S. (2016). Al-Kasad al-‘Azim: Radd al-I‘tibar li-Dawr al-Dawlah al-Iqtisadi [The Great Depression: Restoring the Role of the State in the Economy]. Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
9. Al-Demerdash, T. (2009). Al-Mawarid al-Iqtisadiyyah [Economic Resources] (2nd ed.). Zagazig, Egypt: Dar Al-Nahda Al-‘Arabiyyah.
10. Abdel-Fadil, M. (1982). Mushkilat al-Tadakhkhum fi al-Iqtisad al-‘Arabi [The Inflation Problem in the Arab Economy] (1st ed.). Beirut, Lebanon: Center for Arab Unity Studies.
11. Kitab, F. H. (1969). Iqtisadiyyat al-Nuqud wa al-Tawazun al-Naqdi [Economics of Money and Monetary Balance]. Cairo, Egypt: Dar Al-Nahda Al-‘Arabiyyah.
12. Radi, A. M. (1971). Al-Nuqud wa al-Bunuk fi al-Nashat al-Iqtisadi [Money and Banking in Economic Activity] (Chap. 7). Cairo, Egypt: Maktabat ‘Ain Shams.
13. Hanafi, A. G., & Qariyaqus, R. (2005). Aswaq al-Mal wa Tamwil al-Mashru‘at [Financial Markets and Project Financing]. Alexandria, Egypt: Al-Dar Al-Jami’iyyah.

14. Fawzi, A. M. (1971). Al-Maliyyah al-‘Ammah wa al-Siyasah al-Maliyyah [Public Finance and Fiscal Policy]. Beirut, Lebanon: Dar Al-Nahda Al-‘Arabiyyah.
15. Abdel Jawad, M. A., & Al-Sharifat, A. I. (2006). Al-Istithmar fi al-Bursa (As-hum–Sanadat–Awraq Maliyya) [Investment in the Stock Market (Shares–Bonds–Securities)] (1st ed.). Amman, Jordan: Dar Al-Hamed.
16. Al-Quraishi, M. S. (2009). Iqtisadiyyat al-Nuqud wa al-Bunuk wa al-Mu’assasat al-Maliyyah [Economics of Money, Banking and Financial Institutions] (1st ed.). Amman, Jordan: Ithra’ Publishing.
17. Abu Al-Saud, M. F. (2004). Muqaddimah fi al-Iqtisad al-Kulli [Introduction to Macroeconomics]. Alexandria, Egypt: Al-Dar Al-Jami’iyyah li-Tiba’ah.
18. Al-‘Anbaki, A. H. (2022). Al-Tadakhkhum fi al-‘Iraq – wa Shama‘at Sir al-Sarf [Inflation in Iraq – and the Exchange Rate Scapegoat]. Iraqi Economists Network.
19. Al-‘Umari, S., & Ibrahim, Q. (2004). Al-Qita‘ al-Khass fi al-‘Iraq [The Private Sector in Iraq]. Baghdad, Iraq: Baghdad Center for Economic Studies.
20. Aliyan, A. (2008). Azmat al-Nizam al-Ra’smali min Azmat al-Kasad al-Kabir ila Azmat 2008 al-Maliyyah wa al-Iqtisadiyyah al-Kubra [Crises of the Capitalist System: From the Great Depression to the 2008 Financial Crisis]. Amman, Jordan: Nashirun wa Muwazzi‘un.
21. Awad, F. H. (1976). Iqtisadiyyat al-Nuqud wa al-Tawazun al-Naqdi [Economics of Money and Monetary Balance]. Cairo, Egypt: Dar Al-Nahda Al- ‘Arabiyyah.
22. Ibrahim, M. F. (1968). Mabadi’ ‘Ilm al-Maliyyah al- ‘Ammah [Principles of Public Finance Science]. Cairo, Egypt: Maktabat Al-Nahda Al-Misriyyah.
23. Khalil, S. (1982). Al-Nazariyyat wa al-Siyasat al-Naqdiyyah wa al-Maliyyah [Monetary and Fiscal Theories and Policies]. Kuwait: Kazma Publishing & Distribution.
24. Abdul Mahdi, A. (1977). Al-Tadakhkhum al-‘Alami wa al-Takhalluf al-Iqtisadi [Global Inflation and Economic Underdevelopment]. Tripoli, Libya: Dar Al-Jamahir Al-‘Arabiyyah.
25. Hijazi, A. S. M. (2000). Mabadi’ al-Iqtisad al-‘Amm (Al-Dara’ib wa al-Muwazanah al-‘Ammah) [Principles of Public Economics: Taxes and Public Budgeting] (Book 2). Alexandria, Egypt: Al-Dar Al-Jami’iyyah.
26. Saqr, A. A. (1977). Al-Nazariyyah al-Iqtisadiyyah al-Kulliyyah [Macroeconomic Theory]. Kuwait: Wakala Al-Matbu‘at.
27. Mansour, H. (1976). Al-Tahlil al-Iqtisadi al-Kulli [Macroeconomic Analysis]. Cairo, Egypt: Maktabat Al-Zahraa Al-Haditha.
28. Al-‘Anbaki, A. H. M. (2015). Al-Islah al-Iqtisadi fi al-‘Iraq: Tanzir al-Intiqal nahwa Iqtisad al-Suq al-Maftuh [Economic Reform in Iraq: Theorizing the Transition to a Free Market Economy]. Beirut, Lebanon: Al-Saqi Publishing.
29. Saleh, M. M. Q. (2012). Al-Siyasah al-Naqdiyyah li al-‘Iraq: Bina’ al-Istiqrar al-Iqtisadi al-Kulli wa Hifz Nizam Mali Salim [Iraq’s Monetary Policy: Building Macroeconomic Stability and Maintaining a Sound Financial System]. Baghdad, Iraq: Bayt Al-Hikma.
30. Saleh, M. M. (2023). ‘Ala Tukhum al-Nazariyyah al-Iqtisadiyyah wa Tatbiqatuha fi al-Waqi ‘al- ‘Iraqi [On the Borders of Economic Theory and Its Applications in the Iraqi Reality] (1st ed.). Iraqi Economists Network.
31. Al-Suwaisi, F. (2005). Al-Maliyyah al-‘Ammah: Muwazanah – Dara’ib [Public Finance: Budget – Taxes]. Tripoli, Lebanon: Al-Mu’assasah Al-Hadithah lil-Kitab.
32. Shibli, K. (1994). ‘Ulum Maliyyah wa Tashri ‘Mali [Financial Sciences and Fiscal Legislation] (5th ed.). Beirut, Lebanon: Dar Al-Manshurat Al-Huquqiyyah – Matba‘at Sader.
33. Al-Khayyat, A. H., Al-Jubouri, M. S., & Al-Mousawi, W. A. (2016). Iqtisadiyyat al-Muwazanah al- ‘Ammah (Vol. 1)

Legislations in Iraq] (Unpublished doctoral dissertation). College of Law, Al-Nahrain University.

45. Al-Baydani, S. M. S. (2012). Tawzi‘al-Ikhtisasat al-Maliyyah bayn al-Sultah al-Ittihadiyyah wa al-Aqalim wa al-Muhafazat (al-‘Iraq Namudhajan) [Distribution of Financial Powers between the Federal Authority and the Regions and Governorates: Iraq as a Model] (Unpublished doctoral dissertation). College of Law, Tikrit University.

46. Ghafour, N. M. (1998). Athar ‘Ajz al-Muwazanah al-Hukumiyyah ‘ala ‘Ajz Mizan al-Madfou‘at: Ma‘ Isharah Khassah li-Ba‘d al-Duwal al-Namiyah *(1980–1995)* [The Impact of Government Budget Deficit on Balance of Payments Deficit: A Special Reference to Some Developing Countries] (Unpublished master’s thesis). University of Baghdad, College of Law.

47. Muslim, H. S. (2001). Al-‘Alaqah al-Sababiyyah bayn al-Natij al-Mahalli al-Ijmali wa al-Infaq al-Hukumi fi al-‘Iraq [Causal Relationship between GDP and Government Spending in Iraq] (Unpublished master’s thesis). University of Baghdad, College of Administration and Economics.

48. Othman, S. B. (2001). Al-Tahlil al-Iqtisadi li-Tafawut al-Rafahiyyah al-Iqtisadiyyah bayn al-Hadar wa al-Rif fi al-‘Iraq lil-Muddah min 1976–1993 [Economic Analysis of Welfare Disparity between Urban and Rural Areas in Iraq (1976–1993)] (Unpublished doctoral dissertation). University of Baghdad, College of Agriculture.

49. Jamil, W. S. (2006). Al-‘Alaqah bayn al-Infaq al-‘Amm wa Mu‘addalat al-Numuww al-Ijmaliyyah wa al-Qita‘iyyah fi al-‘Iraq lil-Muddah 1981–2000 [The Relationship between Public Expenditure and Aggregate and Sectoral Growth Rates in Iraq (1981–2000)] (Unpublished master’s thesis). University of Baghdad, College of Administration and Economics.

50. Alaawi, S. M. (2016). Dawr al-siyasah al-maliyyah fi mu‘alajat zhahirat al-[Economics of the Public Budget] (1st ed.). Amman, Jordan: Dar Al-Ayyam.

34. Al-Naqqash, G. A. R. (1997). Al-Maliyyah al-‘Ammah: Tahlil al-Iqtisadiyyat al-Maliyyah [Public Finance: Analysis of Fiscal Economics]. Amman, Jordan: Dar Wael.

35. Tu‘mah, H. H. (2012). Al-‘Ajz al-Muzdawaj fi Buldan al-Ri‘ al-Nafti [The Twin Deficit in Oil-Rentier Countries] (1st ed.). Baghdad, Iraq: Hamurabi Center for Research.

36. Al-Samarrai, S. A. (1976). Al-Siyasah al-Maliyyah fi al-‘Iraq [Fiscal Policy in Iraq] (1st ed.). Al-Najaf Al-Ashraf, Iraq: Al-Qadha’ Press.

37. Al-Ma‘ariq, M. A. A., & Shafiq, A. (2003). Usul wa Qawa‘id al-Muwazanah al-‘Ammah [Fundamentals and Rules of Public Budgeting]. Riyadh, Saudi Arabia: King Saud University Press.

38. Asfour, M. S. (2008). Usul al-Muwazanah al-‘Ammah [Principles of Public Budgeting] (1st ed.). Amman, Jordan: Dar Al-Maseerah.

39. Shukri, F. M. (1990). Al-Muwazanah al-‘Ammah – Madiha – wa Hadiruha – wa Mustaqbaluha – fi al-Nazariyyah wa al-Tatbiq [The Public Budget – Past, Present, and Future – in Theory and Practice] (1st ed.). Beirut, Lebanon: Al-Mu’assasah Al-Jami‘iyyah.

40. Farhoud, M. S. (1979). Mabadi’ al-Maliyyah al-‘Ammah (Vol. 1) [Principles of Public Finance]. Aleppo, Syria: University Book Directorate.

41. Al-Idrissi, A. Y. (1986). Al-Tahlil al-Iqtisadi al-Kulli [Macroeconomic Analysis]. Basra, Iraq: University of Basra Press.

42. Kanaan, A. (2009). Al-Iqtisad al-Mali [Financial Economics] (1st ed.). Damascus, Syria: University of Damascus.

43. Al-‘Ubaydi, S. A. M. (2011). Iqtisadiyyat al-Maliyyah al-‘Ammah [Economics of Public Finance] (1st ed.). Amman, Jordan: Dar Dijlah.

44. Ahmed, A. T. M. (2016). Mada Dusturiyyat Tashri‘at al-Dara’ib al-Mubashirah fi al-‘Iraq [The Constitutionality of Direct Tax

dawlah al-‘Iraqiyyah wa athariha fi al-ada’ al-iqtisadi lil-qita‘ayn al-‘amm wa al-khass. Retrieved August 8, 2022, from http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/

62. Al-Ghazali, ‘I. M. (2007). ‘Ajz al-muwazanah – al-mushkilat wa al-hulul. Jisr Al-Tanmiyyah, (63), Year 6.

63. Khushnar, S. S. M. (2019). Tahlil wa qiyas athar ‘ajz al-muwazanah al-‘ammah wa ‘ard al-nuqud ‘ala al-mustawa al-‘amm lil-as‘ar fi al-‘Iraq (1988–2017). Majallat Jami‘at Al-Anbar lil-‘Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-Idariyyah, 11(25).

64. Muhammad, M. T. (2019). Ahamiyyat al-tahawwul min muwazanat al-bunud ila muwazanat al-barāmij wa al-ada’ li mu‘alajat ‘ajz al-muwazanah al-‘ammah fi al-‘Iraq. Majallat Jami‘at Al-Anbar lil-‘Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-Idariyyah, 11(24).

65. Ja‘far, M. ‘A. (2001). Tawazun al-muwazanah wa al-tawazun al-iqtisadi. Majallat Kulliyat Baghdad lil-‘Ulum al-Iqtisadiyyah al-Jami‘ah, (3), June.

66. Kamal, M. (n.d.). Al-itār al-nazari li-l-tanseeq bayn al-siyasatayn al-naqdiyyah wa al-maliyyah. Retrieved from Queen Mary University website.

67. Shahrour, I. G. (2013). ‘Ajz al-muwazanah al-‘ammah fi Suriyah wa atharihi al-iqtisadiyyah. Buhuth Iqtisadiyyah ‘Arabiyyah, (63–64), Summer-Fall.

68. Al-Hajj, H. (2007). ‘Ajz al-muwazanah – al-mushkilat wa al-hulul. Majallat Jisr Al-Tanmiyyah, (63), Arab Planning Institute, Kuwait.

69. Al-Dustur al-Lubnani [The Lebanese Constitution]. (1926, as amended).

70. Al-Dustur al-‘Iraqi [The Iraqi Constitution]. (2005).

71. Al-Mahkamah al-Ittihadiyyah al-‘Ulya [The Federal Supreme Court]. (2020, June 8). Qarar raqam 13 / Ittihadiyyah.

72. Al-Majlis al-Dusturi al-Lubnani [Lebanese Constitutional Council]. (2019). Qarar raqam (5) sanat 2019. Retrieved July 22, 2022, from https://www.cc.gov.lb

tadakhkhum fi al-iqtisad al-‘Iraqi lil-muddah (1996–2011). Majallat Kulliyat Baghdad lil-‘Ulum al-Iqtisadiyyah al-Jami‘ah, (48).

51. Al-Janahi, A. (2003). Al-‘aqliyyah al-ri‘iyyah wa ta‘arudha ma‘a muqawwimat al-dawlah al-dimuqratiyyah. Al-Mustaqbal Al-‘Arabi, (288), February.

52. Shihab, S. J. (n.d.). Al-dawlah al-ri‘iyyah wa siyaghat al-nuzum al-iqlimiyyah (Duwal al-Khalij namudhajan). Retrieved November 1, 2022, from https://www.iasj.net/iasj

53. Omar, A. (n.d.). Mafhum al-tadakhkhum al-mali. Retrieved July 14, 2023, from https://political-encyclopedia.org/dictionary

54. Al-Jubouri, ‘A. ‘A., & Al-Dukhayl, A. K. H. (2011). Dusturiyyat al-dara’ib fi al-‘Iraq. Majallat Al-Rafidain lil-Huquq, 13(49), June.

55. Al-Ma‘mouri, ‘A. ‘A. K. (2007). Tarikh al-afkar al-iqtisadiyyah (Vol. 2). Baghdad: Markaz Hamurabi lil-Buhuth wa al-Dirasat al-Istratijiyyah.

56. Al-‘Ali, A. B. (2000). Al-infaq al-hukumi wa al-tadakhkhum. Majallat Dirasat Iqtisadiyyah, 2(2), Bayt al-Hikmah, Summer.

57. Al-A‘zami, H. F. (2000). Al-athar al-iqtisadiyyah li-Risalat al-Tadbīr fi ayqaf al-tadakhkhum al-jamiḥ fi al-iqtisad al-‘Iraqi. Majallat Dirasat Iqtisadiyyah, 2(2), Bayt al-Hikmah, Summer.

58. Amin, H. ‘A. Z. (2001). Dirasat faridiyyat ta‘adul al-quwwah al-shira’iyyah wa imkaniyyat istikhdamiha fi tahdid as‘ar al-sarf ma‘a ishara li-sarf al-dinar al-‘Iraqi (1986–1996). Majallat Dirasat Iqtisadiyyah, 3(1), Winter.

59. ‘Idan, F. M., Nouri, I. A. D., & ‘Atwan, K. ‘A. (2015). Al-siyasah al-‘ammah al-iqtisadiyyah fi al-‘Iraq: Dirasat halah siyasat istihdaf al-tadakhkhum. Majallat Al-Siyasah wa Al-Duwaliyyah, (28–29).

60. ‘Abdullah, N. I. (2006). Dawr istiratijiyyat al-muwarrid al-bashariyyah fi tahqiq al-ahdaf al-istiratijiyyah: Dirasah tatbiqiyyah. Majallat Tanmiyat Al-Rafidain, 28(84), Mosul.

61. Al-Sarhan, H. A. D. (n.d.). Ghayab al-falsafah al-iqtisadiyyah al-wadihah li-al-